مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالناتج المحلي الصافي دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990 - 2009
اسم الكاتب: د. قاسم النعيمي، د. إبراهيم العدي، ابتسام علي رجوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4349
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالناتج المحلي الصافي دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990-2009

الدكتور قاسم النعيمي*
الدكتور إبراهيم العدي**
ابتسام علي رجوب***

(تاريخ الإيداع 24 / 11 / 2011. قُبِل للنشر في 9 / 7 / 2012)

□ ملخّص □

نتناول في هذا البحث الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالناتج المحلي الصافي كدراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990-2009، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS قمنا ببناء نماذج إحصائية صالحة للتنبؤ بالناتج المحلي الصافي في الفترة المقبلة، هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة من بينها وجود علاقة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص وقطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى)، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت، والتذبذب في توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الثابت، التركيب الهيكلي لرأس المال الثابت، الناتج المحلي الصافي، الاستثمار .

*أستاذ مساعد – قسم الإحصاء التطبيقي – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
**أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الإحصاء التطبيقي – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

The cumulative effect of fixed capital in Syria and its relationship to gross domestic net Statistical analytical study during the period 1990-2009

Prof.Qasem al-Na'imi*
Prof. Ibrahim al-Adi**
Ebtisam Ali Rajjoub***

(Received 24 / 11 / 2011. Accepted 9 / 7 / 2012)

□ ABSTRACT □

This study tackles the cumulative effect of fixed capital in Syria and its relationship to net gross domestic product analyzing certain statistics during the period 1990-2009. Using the statistical program SPSS, we have built statistical models that can predict gross domestic net in the coming period. We have reached a number of important results: there is a relationship between Net Gross Domestic Product and total fixed capital formation in both the public and private sectors of the national economy (agriculture, industry, mining, transport and communication, the role of housing, and other sectors. In addition, there is a significant increase in the contribution of the private sector in total fixed capital formation , and there is a fluctuation in the distribution of the total fixed capital formation among economic activities.

Keywords : fixed capital, structural composition of fixed capital, net domestic product, investment

*Associate Professor, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.
**Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.
***Postgraduate student, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.

مقدمة :

لاشك أن الاستثمار يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لكونه عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، فهو يؤدي إلى قيام العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات، ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن، ولهذا فإن حجم الاستثمار وتوزعه بين القطاعات يبين اتجاه النمو الاقتصادي أو تقلصه، فلا بد من تحسين مناخ الاستثمار في سورية ووضعه كأحد أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث يحافظ على الاستثمارات القائمة ويجذب المزيد من الاستثمارات (الكفري، 2008، 1).

ولما كان الاستثمار يمثل الزيادة في التراكم الرأسمالي لاقتصاد دولة ما فإنه لا بد أن نتعرف على مفهوم رأس المال الذي كتب عنه الكثير من الاقتصاديين، فالاقتصادي ريكاردو يقول إن "رأس المال هو العمل المتراكم" (دليلة، سفر، 1989، 297)، أما ارفنغ فيشر يقول: "رأس المال هو كل الثروة في الوجود بدون استثناء لأي نوع" (EVGEN,1959,55)، في حين يقول فالراس إن "رأس المال هو السلع التي نستطيع استخدامها أكثر من مرة" (EVGEN, 1959,55)، إلا أن فؤاد مرسي كان له تعريف آخر لرأس المال فهو برأيه "تلك القيمة التي تلد (تولد) فائض القيمة" (مرسي، 1987، 61-62)، أما الاقتصادي رمزي زكي فيقول إنه "مجموعة من السلع المعمرة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى وهو يتضمن البنية الأساسية والمصانع، المنشآت، الماكينات، المعدات، التجهيزات، وكذلك المخزون من المواد الخام والسلع نصف المصنعة." (زكي، 1997، 305) الخ من التعاريف، لكن عموماً عند توظيف هذه الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم فنقول عندها استثمار، هذا وإن "الحكومة السورية حددت الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنياً لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للفرد"(الكفري، 2008، 5).

مشكلة البحث :

تعدّ مسألة تمويل الاستثمار ورفع معدل التراكم الرأسمالي من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية نظراً لكون التراكم الرأسمالي أحد الأركان الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات هي المشكلة الرئيسية في البلدان النامية، وأنه لتحقيق النمو الاقتصادي لا بد من زيادة معدلات الاستثمار بمستوى يقابل ويلائم معدل نمو السكان كحد أدنى، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فزيادة الاستثمارات ممثلة بالتراكم الرأسمالي المستثمر في اقتصاد ما تؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة في الناتج المحلي الصافي، ولهذا يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أي درجة يسهم التراكم الرأسمالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الصافي وذلك خلال الفترة (1990-2009) في سورية.

أهمية البحث وأهدافه :

تتجلى أهداف البحث في النقاط التالية:

- بيان مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي المستثمر في سورية.

- بيان مدى مساهمة كل من قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى) في إجمالي التكوين الرأسمالي المستثمر في سورية.
- تحديد القطاعات التي تكون فيها زيادة التراكم الرأسمالي زيادة حقيقية للناتج المحلي الصافي.
- بناء نماذج إحصائية صالحة للتنبؤ بالناتج المحلي الصافي في الفترة المقبلة

أما أهمية هذا البحث فإنها تكمن في دراسة الأثر التراكمي لرأس المال الثابت وعلاقته بالناتج المحلي الصافي، إذ يشكل التراكم الرأسمالي زيادة حقيقية في الأصول المادية تتمثل بصورة استثمارات قائمة ومنفذة من قبل القطاعين العام والخاص وفي الأنشطة المختلفة، فالدول النامية عامةً وفي سورية خاصةً تواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية منها انخفاض حجم الاستثمارات وسوء في توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات، ففي الوقت الذي تكون هذه الدول في أمس الحاجة لقيام استثمارات إنتاجية تساهم في زيادة حقيقية للناتج المحلي نجد أن تركز تراكم رأس المال فيها يتوجه نحو القطاعات المختلفة بطريقة عشوائية.

منهجية البحث :

سنقوم في هذا البحث بقياس أثر التغيرات التي يحدثها التراكم الرأسمالي على الناتج المحلي الصافي كمؤشر للنمو الاقتصادي في سورية، وذلك بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (1990-2009) بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياته.

فرضيات البحث :

تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجمل رأس المال الثابت في القطاع العام والناتج المحلي الصافي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجمل رأس المال الثابت في القطاع الخاص والناتج المحلي الصافي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجمل رأس المال الثابت في قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، وقطاعات أخرى) والناتج المحلي الصافي.
- لا تختلف مساهمة القطاع العام عن القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
- لا تختلف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في إجمالي التكوين الرأسمالي عن بقية القطاعات.

دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تتناول موضوع التراكم الرأسمالي من زوايا مختلفة نذكر منها:

1. **Capital Accumulation and Growth: A New Look at the Empirical Evidence:** Steve Bond, 2004

تناولت هذه الورقة التراكم الرأسمالي والنمو إذ قدمت أدلة على أن زيادة الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج للعامل الواحد بشكل مستقر، على الرغم من الاقتراح بأن تراكم رأس المال يلعب دوراً ثانوياً في النمو الاقتصادي، معتمدة في ذلك على تحليل بيانات عدد كبير من البلدان من الفترة 1960-1998، بالاستناد إلى نماذج تجريبية تسمح لمعدل النمو على المدى الطويل أن يعتمد كل بلد على حصة من

الإنتاج ليتم استثمارها مع التركيز على أهمية عدم التجانس بين البلدان التي قد تعكس الاختلافات في السياسات الاقتصادية والمؤسسات.

2. Productivity, factor accumulation and social networks: theory and evidence: R. Quentin Grafton, 2004

لقد بينت هذه الورقة أن البيئة الاجتماعية والقيود التي تحكمها لها أثر سلبي على كل من الإنتاجية وتراكم رأس المال، إذ اقترحت نموذجاً يقلل من الحواجز التي تحول دون التواصل عبر الشبكات الاجتماعية على نطاق يثير الاقتصاد والإنتاجية ويزيد من مستويات انتقالية وثابتة لنصيب الفرد من الاستهلاك واستثماره في أسهم رأس المال.

3. The role of capital accumulation, adjustment and structural change for economic take-off: empirical evidence from African growth episodes, Jean-Claude Berthélemy 1999

في هذه الدراسة تركزت عملية التحليل على فترات طويلة من النمو في أفريقيا استناداً إلى تقديرات فريق من27 دولة، حيث لوحظت حلقات النمو السريع في 10 دول فقط منذ عام 1960، إلا أن الاستنتاج الرئيسي من هذه الدراسة هو أن النمو المستدام يحتاج إلى أن يرتكز على مزيج متوازن من تراكم رأس المال، والتكيف الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى محددات أكثر شيوعاً من إجمالي إنتاجية العامل، حيث تم بناء مقياس لتأثير إعادة توزيع العمل، وكذلك مؤشر التنويع الاقتصادي وتقدير أثر هذا الأخير على النمو في المدى الطويل، مع اقتراح إطار لتحليل فترات النمو الموسعة في ضوء تقييم استدامتها.

4. Capital accumulation, labour market institutions, and unemployment in the medium run, Engelbert Stockhammer, Erik Klär, Berlin, November 2008.

هذه الورقة تسلط الضوء على دور تراكم رأس المال في الاقتصاد الكلي، حيث تفسر البطالة على المدى المتوسط من خلال تراكم رأس المال ومؤسسات سوق العمل وعدداً من الصدمات الاقتصادية الكلية في تحليل يغطي 20 دولة لمنظمة التعاون والتنمية.

5. Bringing capital accumulation back in: the weapondollar-petrodollar, Jonathan Nitzan, 1995

تقدم هذه الورقة نهجاً بديلاً منعاً من تكرار حادثة الشرق الأوسط في موضوع "الصراعات والطاقة"، حيث تركز التحليل على عملية فرق تراكم رأس المال، مع التأكيد على السعي لتجاوز المعدل الطبيعي للإيراد وزيادة حصة الفرد في التدفق الإجمالي للربح.

6. دراسة مطيع الشلبي حول "التراكم الرأسمالي ودوره في التنمية الصناعية في سورية"، عام 1998 توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ازدياد مجمل تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية) في قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 360 مثلاً خلال الفترة (1963–1996)، أما بالأسعار الثابتة لعام 1985 فإنه ازداد حوالي خمسة أمثال، ومع ذلك فقد تراجعت مساهمة الصناعة في صافي تكوين رأس المال الثابت من النصف في عام 1975 إلى الربع تقريباً في عام 1996.

7. دراسة د. ممدوح الخطيب الكسواني حول "دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية"، 1996 توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة ولعل من أهمها أن صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 أدى إلى توجه الاستثمارات الخاصة نحو قطاع النقل والمواصلات بشكل رئيسي، ولم تستجب الاستثمارات في قطاع الصناعة لمشجعات هذا القانون إلا بدءاً من عام 1994، كما توصلت إلى تقلب وعدم استقرار إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سورية، حيث بين التحليل ضعف العلاقة بين الاستثمارات القطاعية والدخول القطاعية، مع وجود علاقة بين الاستثمارات القطاعية والناتج المحلي الإجمالي... لكن بشكل عام يمكن القول أن السلوك الاستثماري في سورية سلوكاً

معقد التركيب تتداخل فيه المحددات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية، ولئن تعرضت نظريات دوال الاستثمار للمتغيرات الاقتصادية المهمة في سلوك المستثمر فإن هذا السلوك رهين في كل اقتصاد بظروف الاستثمار وبنيته، وهذه الظروف الوصفية غير قابلة للقياس المباشر ويصعب بالتالي إدراجها ضمن متغيرات دوال الاستثمار.

8. دراسة مهيب النشار صالحة حول "عوامل النمو الاقتصادي في سورية 1950–1990"، 1996 توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التراكم الرأسمالي يُعدُّ شرطاً ضرورياً ومهماً للنمو الاقتصادي لكنه غير كاف، إذا لم يقترن بإصلاحات جذرية وتبدلات هيكلية في أساليب الاستثمار والتنظيم والإدارة، كما بينت أن (10%) فقط من معدل النمو الاقتصادي يمكن ردها إلى قطاع البناء والتشييد الذي يستأثر بالجزء الأعظم من الاستثمارات السنوية، أما الجزء الآخر من رأس المال الأساسي والمتمثل بالآلات والتجهيزات ووسائط النقل فإنه يشكل حوالي ثلث التراكم الإجمالي الموزع بصورة أساسية على فروع الاقتصاد كثيفة رأس المال (النفط والكهرباء والبنية الأساسية)، والجزء الباقي يذهب بمعظمه إلى الصناعات التحويلية في القطاع العام ذات المردود الاقتصادي المنخفض بسبب نقص الطاقات الإنتاجية التشغيلية، وبالتالي فإن الجزء الرئيسي من التراكم الرأسمالي في سورية يدور في دورة ريعية والجزء الآخر في نشاطات ذات مردود منخفض.

النتائج والمناقشة :

أولاً: دراسة تطور التكوين الرأسمالي بحسب الملكية :

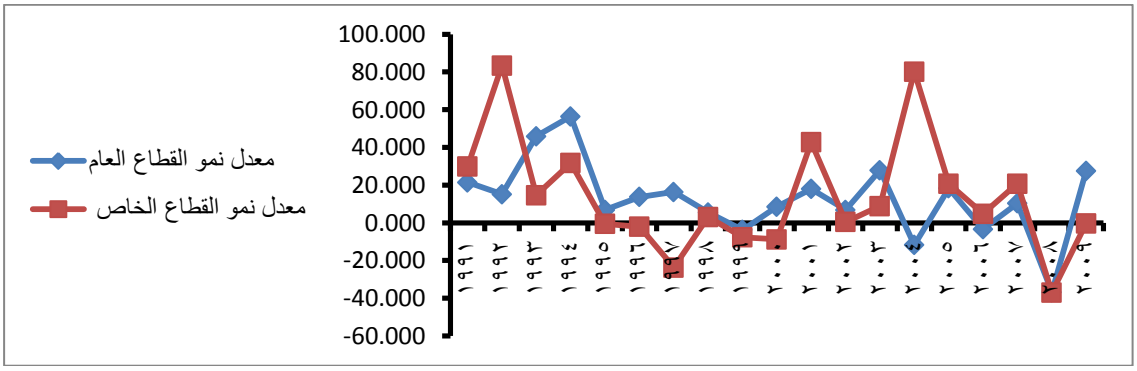
تعمل جميع الحكومات على تشجيع الاستثمار وتوسيع أفقه في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الشاملة ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (عام، خاص أو مشترك)، إلا أنه في سورية تناوب القطاع العام والخاص على ريادة عملية التنمية الاقتصادية، فمنذ بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ركزت الدولة على دور القطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينات انتهجت الدولة سياسة متوازنة باهتمامها بالقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام، ومع صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 (وهو يمثل أهم التشريعات التي صدرت في مجال الاستثمار بهدف إشراك القطاع الخاص في العملية الإصلاحية التي بدأتها الحكومة مع بداية التسعينيات، والذي منح مزايا متعددة للمستثمرين الأجانب والعرب والسوريين من إعفاءات ضريبية وتسهيلات للتعامل بالقطع ...الخ، كل ذلك ساهم في تحسن المناخ الاستثماري الداخلي مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار والقيام بالمشاريع) ركزت الدولة جهودها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً (المركز الاقتصادي السوري، 2001، 6) وفيما يلي دراسة واقع مجمل رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة من 1990 إلى 2009.

الجدول رقم (1): مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب الملكية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2009 (مليون ل. س)

العام	القطاع العام	القطاع الخاص	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي للقطاع العام %	معدل النمو السنوي للقطاع الخاص %	معدل النمو للإجمالي %
1990	19972	24423	44395	–	–	–
1991	24253	31739	55992	21.435	29.955	26.122
1992	27921	58199	86120	15.124	83.367	53.808
1993	40744	66722	107466	45.926	14.645	24.786
1994	63720	87902	151622	56.391	31.744	41.088
1995	68084	87420	155504	6.849	-0.548	2.560
1996	77437	85639	163076	13.737	-2.037	4.869
1997	90108	65356	155464	16.363	-23.684	-4.668
1998	95034	67412	162446	5.467	3.146	4.491
1999	91484	62222	153706	-3.736	-7.699	-5.380
2000	99331	56761	156092	8.577	-8.777	1.552
2001	117137	81023	198160	17.926	42.744	26.951
2002	125192	81377	206569	6.877	0.437	4.244
2003	160130	88636	248766	27.908	8.920	20.428
2004	141330	159680	301010	-11.740	80.153	21.001
2005	167155	192754	359909	18.273	20.714	19.567
2006	161605	202034	363639	-3.320	4.814	1.0364
2007	178317	243904	422221	10.341	20.724	16.110
2008	112739	153749	266488	-36.776	-36.963	-36.884
2009	143820	153280	297100	27.569	-0.305	11.487

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال فترة الدراسة



الشكل رقم (1): معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الجدول والرسم البياني السابقيين ما يلي: بلغ أعلى معدل نمو لمجمل تكوين رأس المال الثابت في عام 1992 (53.808%) وأدناه في عام 2008 (36.884-%) علماً أنه قد نما في سنوات وانخفض في سنوات أخرى، وهذا يرجع إلى نمو وانخفاض معدلات نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص

فمثلاً في عام 2008 نلاحظ أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام انخفض إلى (36.776-%) كما انخفض مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص إلى (36.963-%) لينخفض بذلك إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة تصل إلى (36.884-%).

عموماً يمكن القول إن زيادة معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام لبعض السنوات يعود إلى اهتمام الدولة في هذا القطاع من خلال التركيز على الاستثمار فيه، ولكن انخفاض الكفاية الإنتاجية له وتخلف التقانة وتوقف الاستبدال والتجديد في القطاع العام وتراجع نوعية التجهيزات المستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية والمساءلة والمحاسبة جعلت منه عبئاً على التنمية والموازنة فنجد معدلات نمو سالبة في سنوات أخرى (هيئة تخطيط الدولة، 2005، 72)، أما معدلات نمو التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص فقد كانت سالبة في بعض السنوات وذلك لعدم قيام الحكومة بالإصلاحات الضرورية لبناء استثمار صحيح وتشجيع القطاع الخاص، بحيث تكون هذه الإصلاحات مكملة لقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 لاسيما في مجال القطاع المصرفي وتسهيل إنجاز المعاملات والإجراءات الروتينية المطولة والفساد والبيروقراطية والتي شكلت بمجموعها عوامل سلبية ساهمت في الحد من الأثر الايجابي لقانون الاستثمار، "فمناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار وتظل مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، حيث يمكن حصر العناصر الجاذبة للاستثمار بما يلي: الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف، تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح، توفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي، وضوح القوانين وسهولة الحصول على تراخيص للاستثمار، احترام البلد المضيف للاتفاقات التي يعقدها مع الغير، التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية، نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف، توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 1988، 44-47).

مع صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 تسارعت وتائر النمو في القطاع الخاص، كما تسارعت مع بداية عام 2000 ولعل السبب في ذلك يعود إلى توجهات الحكومة الواضحة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي والإصلاحات الواسعة التي قامت بها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص (هيئة تخطيط الدولة، 2005، 2-3). ويمكن أن نذكر أهم هذه الإصلاحات كإصلاح القطاع المصرفي وأنظمة القطع، إقامة المناطق الصناعية، تخفيض الرسوم الجمركية .

إن مثل هذه الإجراءات شكلت عامل جذب استثماري الأمر الذي شجع على زيادة استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي زيادة معدلات نمو التكوين الرأسمالي المستثمر بوتائر عالية بلغت (83.367%) في عام 1992.

ثانياً: دراسة تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية :

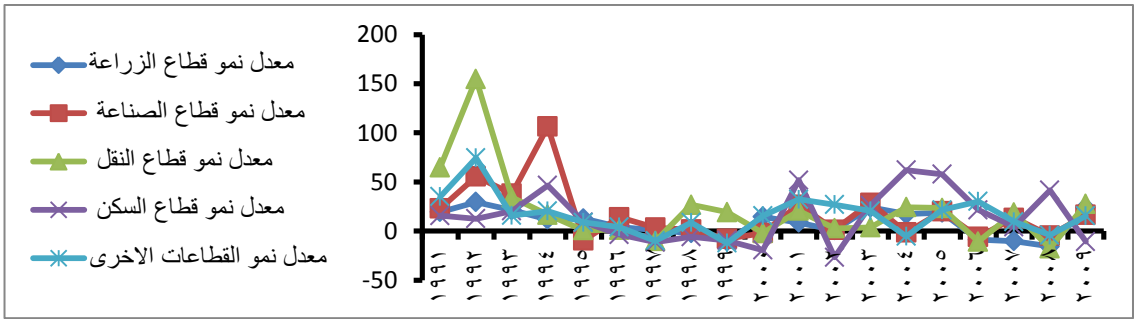
بتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى خمسة قطاعات: الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى يمكن تحليل بنية الاستثمارات القطاعية، إذ تتركز إمكانيات الاستثمار المتاحة في سورية بشكل بارز في هذه القطاعات. والجدول التالي يبين تباين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي رأس المال الثابت.

الجدول رقم (2): مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة الدراسة (مليون ل. س)

العام	الزراعة (1)	الصناعة والتعدين (2)	النقل والمواصلات (3)	دور السكن (4)	قطاعات أخرى (5)	معدل نمو ق/الزراعة %	معدل نمو ق/الصناعة %	معدل نمو ق/النقل %	معدل نمو ق/السكن %	معدل نمو ق/قطاعات أخرى %
1990	9827	8643	3304	12075	10546	–	–	–	–	–
1991	11733	10632	5444	13950	14233	19.396	23.013	64.770	15.528	34.961
1992	15192	16535	13872	15686	24835	29.481	55.52	154.813	12.444	74.489
1993	18436	22802	18608	18862	28758	21.353	37.901	34.141	20.247	15.796
1994	20617	47072	21688	27628	34617	11.830	106.438	16.552	46.474	20.373
1995	23245	42616	21867	30122	37654	12.747	-9.466	0.825	9.027	8.773
1996	24190	48563	22140	29023	39160	4.065	13.955	1.248	-3.648	3.100
1997	24433	50227	19858	25709	35237	1.005	3.426	-10.307	-11.419	-10.018
1998	23904	50964	25143	24170	38265	-2.165	1.467	26.614	-5.986	8.593
1999	21358	46968	29974	21854	33552	-10.651	-7.841	19.214	-9.582	-12.317
2000	24431	45918	29379	17621	38743	14.388	-2.236	-1.985	-19.369	15.472
2001	26525	58191	35440	26756	51248	8.571	26.728	20.630	51.842	32.277
2002	26751	58887	36381	19585	64965	0.852	1.196	2.655	-26.801	26.766
2003	33203	75717	37744	24695	78322	24.119	28.580	3.746	26.091	20.560
2004	38950	74553	46866	40030	74101	17.309	-1.537	24.168	62.098	-5.389
2005	46246	89487	57825	63177	90002	18.732	20.031	23.384	57.824	21.459
2006	42163	84050	51565	76701	117040	-8.829	-6.076	-10.826	21.407	30.042
2007	37801	95227	61229	79889	127990	-10.346	13.298	18.741	4.156	9.356
2008	31886	90843	50398	112992	122606	-15.648	-4.604	-17.689	41.436	-4.207
2009	39473	105743	64273	100837	141440	23.794	16.402	27.531	-10.757	15.361

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة الدراسة



الشكل رقم(2):معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة الدراسة

من الجدول والرسم البياني السابقيين نلاحظ ما يلي بحسب كل قطاع:

- **قطاع الزراعة:** بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع في عام 1992 (29.481%) وأدناها في عام 2008 (15.648-%) علماً أنه تفاوتت معدلات نمو هذا القطاع في السنوات الأخرى بين ازدياد وانخفاض، ولعل السياسة الانكماشية للحكومة وخصوصاً تجميد الرواتب وتخفيض الاعتمادات المخصصة للاستثمار مع تراجع معدلات التنفيذ بالمشاريع المقررة، أضف إلى ذلك الركود في الاقتصاد العالمي خلال فترة التسعينات الذي كان له أثر كبير على الاقتصاد السوري لكونه جزءاً من المنظومة الاقتصادية، كما يمكن القول إن الأسباب المناخية من جفاف وصقيع... التي سيطرت على سورية في أغلب السنوات أثرت على نحو كبير.

● **قطاع الصناعة والتعدين:** إن اعتماد الصناعة السورية على صناعات لا تحقق نمواً مستقراً بسبب ارتباطها بعوامل غير مسيطر عليها (الرداوي، 2001، 4) كانت أحد أهم الأسباب في الازدياد أو الانخفاض المفاجئ لمعدل نمو هذا القطاع فقد بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع في عام 1994 (106.438%) وأدناها في عام 1995 (9.466–%) علماً أنه تفاوتت معدلات نمو هذا القطاع في السنوات الأخرى بين ازدياد وانخفاض. **قطاع النقل والمواصلات: إن** التذبذب في معدلات النمو لهذا القطاع يعود إلى ضخ أموال ضخمة في العقارات بعد دخول أعداد كبيرة من العراقيين إلى سورية نتيجة لظروف الحرب في العراق، وتوسع دور القطاع الخاص فمعظم استثماراته توجهت نحو قطاعات المال والتأمين والتجارة وكذلك النقل والمواصلات لاسيما بعد الإعفاءات الجمركية على استيراد وسائل النقل، وهذا ما ينطبق أيضاً على قطاع دور السكن في تذبذب معدل نموه خلال فترة الدراسة.

● **قطاعات أخرى:** إن نمو هذا القطاع في بعض السنوات يعود إلى توسع دور القطاع الخاص فمعظم استثماراته توجهت نحو قطاعات المال والتأمين والتجارة وكذلك النقل والمواصلات لاسيما بعد الإعفاءات الجمركية على استيراد وسائل النقل

ثالثاً: تحليل أثر التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الصافي:

أ. تحليل أثر التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص على الناتج المحلي الصافي:

يبين الجدول التالي تطور التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص والناتج المحلي الصافي:

الجدول رقم (3): تطور التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص والناتج المحلي الصافي

العام	القطاع العام X_1	القطاع الخاص X_2	الناتج المحلي الصافي Y
1990	19972	24423	258504
1991	24253	31739	300606
1992	27921	58199	358672
1993	40744	66722	399263
1994	63720	87902	488427
1995	68084	87420	550631
1996	77437	85639	664600
1997	90108	65356	715418
1998	95034	67412	758776
1999	91484	62222	784810
2000	99331	56761	867120
2001	117137	81023	936072
2002	125192	81377	982253
2003	160130	88636	1031388
2004	141330	159680	1217240
2005	167155	192754	1446467
2006	161605	202034	1635306
2007	178317	243904	1937409
2008	112739	153749	2347556
2009	143820	153280	2419652

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

من الجدول السابق يمكن تحديد أثر التغير في تركيبة رأس المال المستثمر في كل من القطاع العام والخاص على الناتج المحلي الصافي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الصافي (لكونه متغيراً تابعاً Y) ممثلا للنمو

الاقتصادي وبين كل من التكوين الرأسمالي المستثمر في القطاع العام (X_1) والتكوين الرأسمالي المستثمر في القطاع الخاص (X_2)، ومن خلال البيانات المتاحة في المجموعة الإحصائية يمكن أن نجد ما يلي:

- تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن تشتت قيم رأس المال المستثمر في القطاع الخاص كان أعلى منها في القطاع العام إذ بلغ Std. Deviation في القطاع الخاص (60270.428)، في حين بلغ في القطاع العام (49555.797) ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى تأثر القطاع الخاص كثيراً بالقوانين والتشريعات والإصلاحات الحكومية، إذ يلاحظ في بعض السنوات تراجع تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص والذي جاء كما ذكرنا نتيجة عدم استكمال الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار والتي بدأتها الحكومة بقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، ثم يعاود للارتفاع نتيجة التشريعات الجديدة التي سمحت للقطاع الخاص الدخول في مجالات متعددة كانت حكراً على القطاع العام، هذا وقد عرضنا الانحراف المعياري لأنه مؤشر أساسي لتشتت قيم المتغير، أما المتوسط فقد بلغ في القطاع العام (100275.65) والقطاع الخاص (102511.60).
- من أجل دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص) والمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ومقبولة بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في القطاع العام إذ بلغ معامل الارتباط (R=0.774) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99%، أما معامل التحديد فقد بلغ (0.60) والذي يعرض مقدار ما يفسره المتغير المستقل (مجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام) من المتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) وهو دال إحصائيا عند 99% فمن الضروري التمييز بين معامل التحديد كقيمة وبين معنوية معامل التحديد للاعتماد عليه في تفسير العلاقة الإحصائية عند احتمال ثقة معين، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متينة بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص إذ بلغ معامل الارتباط (R=0.812) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99%. أما معامل التحديد فقد بلغ (0.660)، وبما أن قيمة معامل الارتباط لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص والناتج المحلي الصافي أعلى منها في القطاع العام فهذا دليل واضح على التطور الكبير للتكوين الرأسمالي المستثمر في القطاع الخاص خصوصاً مع بداية التسعينات على حساب تقليدية القطاع العام التي تنعكس في عدم التجديد، واستمرار الروتين والبيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = -32851.684 + 1.375X$$

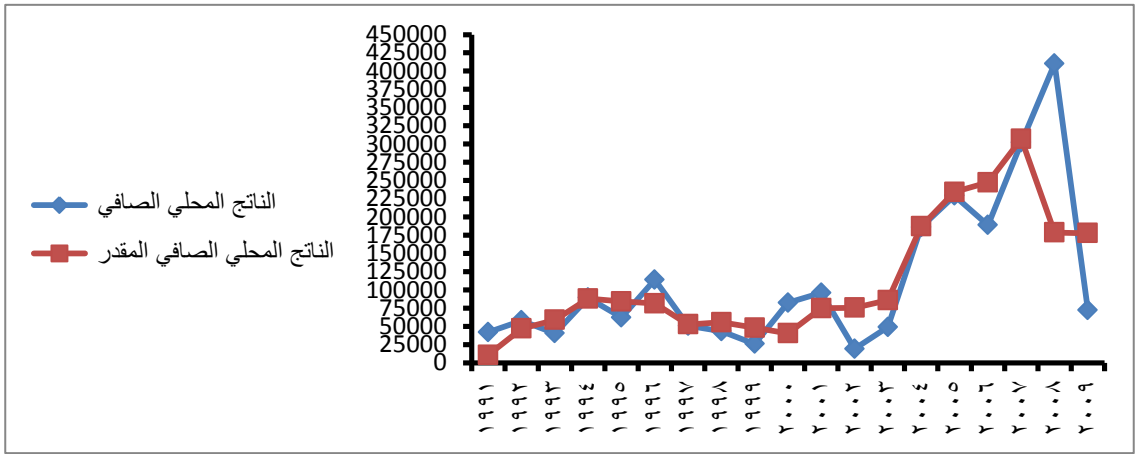
أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (1375) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.60 =(R Square) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي التي تعد إحدى المشكلات الناتجة عن خرق فرض من الفروض اللازمة لتطبيق المربعات الصغرى على نماذج الانحدار، إذ تم حل هذه المشكلة بحساب الفرق بين كل سنة عن سابقتها للمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي). ولهذا وبما أن معامل التحديد بلغ (0.60) فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 60% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، ومن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة p-value (0.333) مما يدل على عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية العدم القائلة إن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0,05، فالمعلمة الثابتة

هي قيمة عشوائية تتراوح ما بين القيم السالبة والقيم الموجبة بحسب مدى معين، أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.00) وهي أصغر من (α=0.05)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (2.446) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في القطاع العام، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

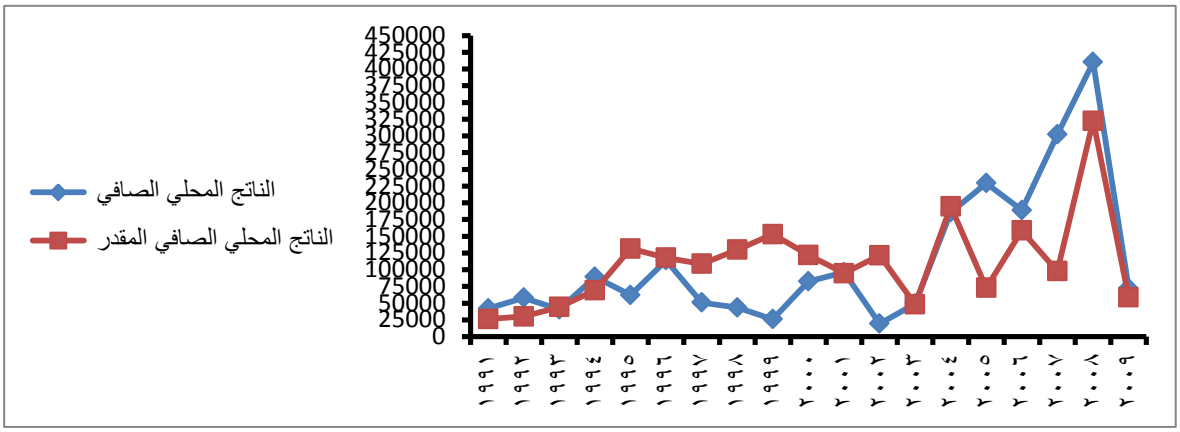
$$\hat{Y} = -367.855 + 1.092X$$

أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (1092) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.241 =(R Square) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بحساب الفرق بين كل سنة عن سابقتها للمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي). ولهذا وبما أن معامل التحديد بلغ 0.241 فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 24% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في القطاع العام. أما 76% التي لم تفسر فهي عائدة إلى متغيرات أخرى خارج نطاق هذا البحث وتتم معالجتها في بحث مستقل، علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها، فمن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت p-value (0.995) مما يدل على عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية العدم القائلة أن قيمة الثابت تساوي الصفر عند مستوى دلالة 0,05، أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.033) وهي أصغر من(α=0.05)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار، في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.51) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول. يظهر الشكل التالي القيم التقديرية والفعلية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاع الخاص



الشكل رقم(3) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي وفق نموذج القطاع الخاص خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فيبين القيم التقديرية والفعلية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاع العام، علماً أنه تم اختيار هذا النموذج أكثر دلالة معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها.



الشكل رقم(4): القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي وفق نموذج القطاع العام خلال فترة الدراسة

ب. تحليل أثر التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية على الناتج المحلي الصافي:

يبين الجدول رقم (6) الوارد في الملاحق تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية والناتج المحلي الصافي، إذ يمكن تحديد أثر التغير في تركيبة رأس المال المستثمر بحسب الأنشطة الاقتصادية على الناتج المحلي الصافي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الصافي (لكونه متغيراً تابعاً Y) ممثلا للنمو الاقتصادي وبين كل من التكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع الزراعة (X_1) والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع الصناعة والتعدين (X_2)، والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع النقل والمواصلات (X_3)، والتكوين الرأسمالي المستثمر في دور السكن (X_4) والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاعات أخرى (X_5) وقد توصلنا إلى ما يلي:

- تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن تشتت قيم رأس المال المستثمر في قطاعات أخرى كان أعلى من تشتت جميع القطاعات المتبقية إذ بلغ Std.Deviation في هذا القطاع (39906.469)، يليه دور السكن (30241.694)، يليه قطاع الصناعة والتعدين (28420.086)، يليه قطاع النقل والمواصلات (17879.073)، ليكون قطاع الزراعة هو الأقل تشتتاً (10028.907) ويمكن أن نفسر ذلك في ضعف الخطة المرسومة لتنمية كل قطاع من هذه القطاعات حيث يمكن توجيه رؤوس الأموال إلى المشاريع التي تزيد من تنميته. أما المتوسط الحسابي فقد بلغ في قطاع الزراعة (27137.30) مليون ليرة سورية، وفي قطاع الصناعة والتعدين (56352.30) مليون ليرة سورية، وفي قطاع النقل والمواصلات (32737.25) مليون ليرة سورية، وفي قطاع السكن (39312.35) مليون ليرة سورية، وفي قطاعات أخرى (60467.00) مليون ليرة سورية.
- عند دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (التكوين الرأسمالي في كل من قطاع الزراعة، والصناعة، والنقل، والسكن، والقطاعات الأخرى) والمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) توصلنا إلى النتائج التالية:

-وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة إذ بلغ معامل الارتباط (R=0.805) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99%، أما معامل التحديد فقد بلغ (0.648).

-وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة والتعدين إذ بلغ معامل الارتباط (R=0.919) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99%، أما معامل التحديد فقد بلغ (0.845)،

–وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.922) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.850).

–وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع دور السكن إذ بلغ معامل الارتباط (R=0.943) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.889).

–وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في القطاعات الأخرى حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.968) وهو ذو دلالة معنوية (sig=0.00) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.938)

وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على الأثر الكبير والفعال لنمو هذه القطاعات في نمو الناتج المحلي الصافي كمؤشر للنمو الاقتصادي في البلد.

- بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS قمنا ببناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في كل من القطاعات التالية: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن. حيث تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\widehat{Y} = 180613.520 - 20.223X1 + 28.605X2 + 11.110X3$$

أي إن معلمة المتغير X_1 تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الصافي بمقدار 20223 مليون ليرة سورية، ويمكن أن نفسر ذلك من خلال الدعم (بمختلف أشكاله) الذي تقدمه الحكومة السورية لهذا القطاع، أما المعلمة X_2 فإنها تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع النقل والمواصلات بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار 28605 مليون ليرة سورية، في حين تشير المعلمة X_3 إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في دور السكن بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (11110) مليون ليرة سورية. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته (R Square)= 0.96 وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 96% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في كل من القطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن. علماً أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.983). من خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة p-value (0.114) مما يعني عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية العدم القائلة أن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0,05. أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغيرات (X_1, X_2, X_3) فقد كانت على الترتيب (0.043, 0.00, 0.00) وجميعها أصغر من(α=0.05) مما يدل على معنوية معلمات الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.291) مما يدل على أن النموذج ذا الدلالة الإحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

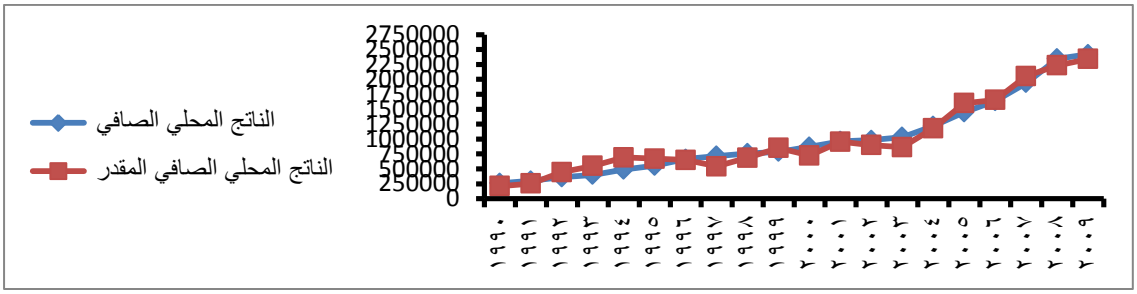
$$\widehat{Y} = -31236.676 + 2.463X$$

أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (2463) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.399 =(R Square) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 39% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة، أما 61% التي لم تفسر فهي عائدة إلى متغيرات أخرى خارج نطاق هذا البحث، علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها، هذا وقد بلغ معامل الارتباط ما مقداره (0.631) فمن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة p-value (0.517) مما يعني عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية العدم القائلة : إن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0,05. أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.004) وهي أصغر من (α=0.05)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.685) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في القطاعات الأخرى، وبالاستعانة بالبرنامج SPSS تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

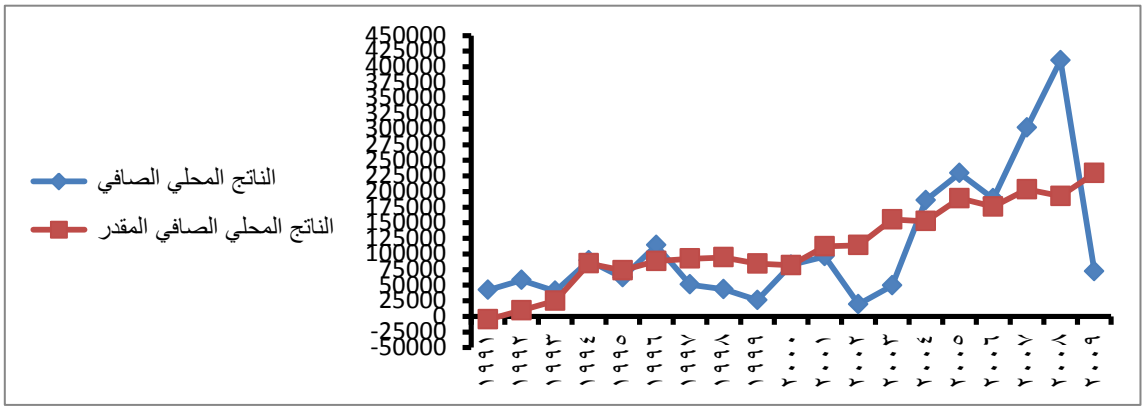
$$\hat{Y} = -1462.792 + 1.826X$$

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته (0.467) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي وهذا يعني أن 46% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) كانت بسبب التغيرات التي حدثت في المتغير المستقل(مجمل التكوين الرأسمالي في القطاعات الأخرى)، إضافةً إلى ذلك بلغت قيمة p-value(مستوى الدلالة المحسوب) (0.967) وهي قيمة أكبر بكثير من قيمة مستوى الدلالة النظري باحتمال ثقة 95% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تبين أن قيمة ثابت الانحدار يساوي الصفر. أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير Xفقد بلغت(0.001) وهي أصغر من (α=0.05)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار، في حين بلغت قيمةDurbin Watson لهذا النموذج(2.007). يظهر الشكل التالي القيم التقديرية والفعلية للناتج المحلي الصافي بحسب النموذج المتعلق بالقطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن وذلك خلال فترة الدراسة علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها.



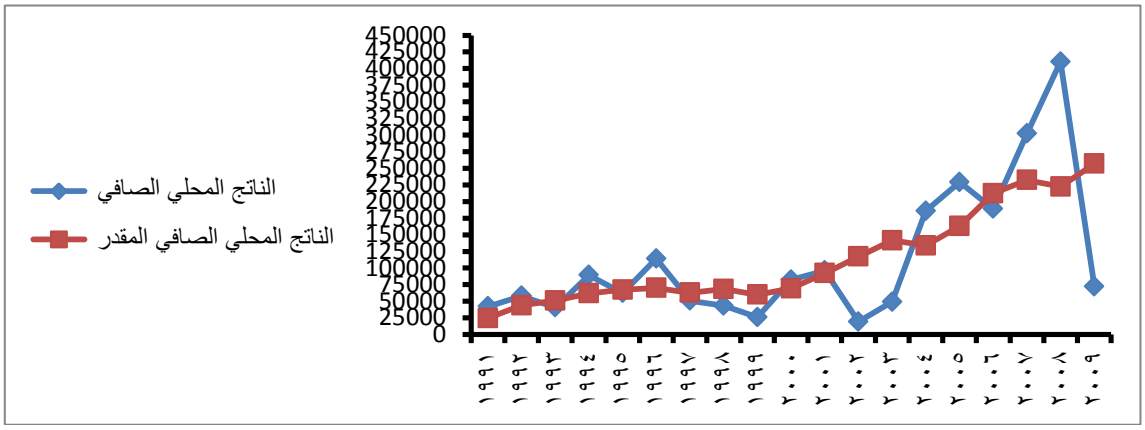
الشكل رقم (5) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب النموذج المتعلق بالقطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن وذلك خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فإنه يبين القيم التقديرية والفعلية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج قطاع الصناعة علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها.



الشكل رقم (6) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فإنه يبين القيم التقديرية والفعلية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاعات الأخرى علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها.



الشكل رقم (7)القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة

نتائج الدراسة :

1. توجد علاقة طردية ومقبولة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.774) وهي ذات دلالة معنوية باحتمال ثقة قدره 99%.
2. توجد علاقة طردية ومتينة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.812) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة قدره 1%.
3. دلت النتائج على مساهمة كل من القطاعات: الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى، في رفع معدل نمو الناتج المحلي الصافي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي في سورية.
4. تبين من خلال هذه الدراسة الزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي، فقد بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع خلال فترة الدراسة في عام 1992 (83.367%).
5. بينت هذه الدراسة تذبذب توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية.

الاستنتاجات وتوصيات :

1. استمرار الاهتمام بالقطاع الخاص نظراً للزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه، إضافةً إلى متابعة تطوير الجهاز المصرفي القائم والإصلاح الضريبي الشامل وغير ذلك من إصلاحات تسهم في تحسين مناخ الاستثمار.

2. انطلاقاً من النتيجة التي تم التوصل إليها في تذبذب توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية فإننا نوصي بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية ذات الإنتاجية العالية ومنح المزايا والإعفاءات على أساس هذه المشاريع بما يسهم من رفع معدل النمو الاقتصادي.

3. من منظور مستقبلي من الأهمية بمكان توزيع الاستثمارات وفق الأوليات التالية: **أولاً:** مشاريع البنية التحتية والخدمات ذات النفع العام ما يساعد في تأسيس الصناعة التحويلية المحلية. **ثانياً:** الصناعات الإنتاجية التي تستوعب قدراً كبيراً من رأس المال وتمتاز بقابلية في التوسع والتكثيف والتكامل، خصوصاً إذا ما توفرت البنية التحتية الجيدة، والصناعة الاستخراجية المتطورة. **ثالثاً:** الصناعة الاستهلاكية أو ما يسمى بالصناعة التحويلية الخفيفة المنتجة للسلع الاستهلاكية الجماهيرية مثل الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة الخدمات وغيرها.

الملاحق :

الجدول رقم (6): تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية والناتج المحلي الصافي

العام	الزراعة X1	الصناعة والتعدين X2	النقل والمواصلات X3	دور السكن X4	قطاعات أخرى X5	الناتج المحلي الصافي Y
1990	9827	8643	3304	12075	10546	258504
1991	11733	10632	5444	13950	14233	300606
1992	15192	16535	13872	15686	24835	358672
1993	18436	22802	18608	18862	28758	399263
1994	22999	50480	23435	32513	40643	488427
1995	23245	42616	21867	30122	37654	550631
1996	24190	48563	22140	29023	39160	664600
1997	24433	50227	19858	25709	35237	715418
1998	23904	50964	25143	24170	38265	758776
1999	21358	46968	29974	21854	33552	784810
2000	24431	45918	29379	17621	38743	867120
2001	26525	58191	35440	26756	51248	936072
2002	26751	58887	36381	19585	64965	982253
2003	33203	75717	37744	24695	78322	1031388
2004	38950	74553	46866	40030	74101	1217240
2005	46246	89487	57825	63177	90002	1446467
2006	42163	84050	51565	76701	117040	1635306
2007	37801	95227	61229	79889	127990	1937409
2008	31886	90843	50398	112992	122606	2347556
2009	39473	105743	64273	100837	141440	2419652

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية لكل الأعوام المذكورة

المراجع :

1. الرداوي، تيسير: السياسات المحفزة للاستثمار في سوريا. جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي 2001، ص9.
2. الكفري، مصطفى العبد لله: مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، عام2008، ص23.
3. الشلبي، مطيع أسعد: التراكم الرأسمالي ودوره في التنمية الصناعية في سورية، دراسة ميدانية للتراكم الرأسمالي في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام في سورية خلال الفترة 1970–1995، ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 1998، ص173.
4. الكسواني، ممدوح الخطيب: دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 1996، ص17.
5. المركز الاقتصادي السوري: الاقتصاد السوري 2002، تقرير صادر عن لجنة التنسيق التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية TPCC، أيلول 2001، ص42.
6. المرسوم رقم /265/ لعام 2000 والمرسوم رقم /404/ لعام 2005 المتعلقان بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات.
7. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1990–2009).
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي الصادر: مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1988، الكويت، 1989، ص298.
9. دليلة، سفر، عارف، إسماعيل: تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دمشق، دار الكتاب، 1989.
10. زكي، رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة:تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد /226/، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
11. صالحة، مهيب النشار: عوامل النمو الاقتصادي في سورية 1950–1990، دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1996، ص217.
12. قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته المتعلق بتشجيع الاستثمار الصادر بالمرسوم رقم/7/ تاريخ 2000/5/13.
13. مرسي، فؤاد: مصير القطاع العام في مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، 1987.
14. هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة 2006–2010، الفصل الخامس: السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي، ص932.

1. Berthélemy, J–C and Soderling, L: The role of capital accumulation, adjustment and structural change for economic take–off: empirical evidence from African growth episodes, Research programme on: Economic Policy and Growth: Factors of Manufacturing Competitiveness July 1999, Page (36).

2. Bond, S , Leblebicioglu, A, Schiantarelli, F: Capital Accumulation and Growth: A New Look at the Empirical Evidence: Nuffield College, Oxford and IFS Boston College, Boston College and IZA, March 17, 2004, Page (49).
3. Erik Klär, Capital accumulation, labour market institutions, and unemployment in the medium run, Engelbert Stockhammer, Berlin, November 2008.
4. EVGEN Van Bohm Bawerk, "CAPITAL AND INTEREST", South Holland, 1959.
5. Jonathan Nitzan, and Shimshon Bichler, Bringing capital accumulation back in: the weapondollar–petrodollar, Coalitionmilitary contractors, oil companies and Middle East "energy conflicts", Department of Social and Commerce Marianopolis College, Montreal and Department of political, Hebrew University, 1995
6. Quentin Grafton, R, Kompas, T and Dorian Owen, P: Productivity, factor accumulation and social networks: theory and evidence:, Australian National University, Economics and Environment Network Working Paper,EEN0401, March 2004, Page (42).